التربية النيابية تطالب بشمول خريجي المعاهد بالتعيينات الجديدة والوزارة ترفض

□ بغداد / دعاء آزاد

فيما دعت لجنة التربية النيابية إلى شمول خريجي المعاهد والدورات التربوية من حملة شهادة الدبلوم فما دون بالدرجات الوظيفية الجديدة التي أطلقتها وزارة التربية مطلع الشهر الجاري، رفضت الوزارة ذلك وحصرت التعيينات بحملة شهادة البكالوريوس.

طوابير التعيينات

وقال المتحدث باسم الوزارة وليد حسين في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس: إن "المشمولين بالدرجات الوظيفية الجديدة هم المعلمون والمدرسون من حملة شهادة البكالوريوس من كلية التربية والتربية الأساسية حصرا". وبين أن "الدرجات خصصت للدرجة الوظيفية السابعة وهي لخريجي الكليات، أما خريجو المعاهد والدورات التربوية فهم غير مشمولين بها لأن شهاداتهم تصنف ضمن الدرجة الوظيفية الثامنة".

وأشار حسين إلى أن "الوزارة ستعتمد على معدل المتقدم للتعيين وأن هذا النظام سيقلل إلى حد ما من المحسوبية والرشاوى في التعيينات"، على حد قوله.

وكانت لجنة التربية النيابية قد كشفت أمس أن خطة التعيين الجديدة لوزارة التربية تعتمد على معدل طالب التعيين والشواغر المتواجدة في أماكن العمل. إذ قال عضو اللجنة النائب علاء مكي، في حديث لـ"شفق نيوز": إن خطة التعيين التي نشرتها وزارة التربية تختلف عن خطة السنة الماضية التي كانت وفق مبدأ القرعة، والتي تحفظت عليها اللجنة في حينها لأنها سببت إشكاليات كثيرة. وأضاف مكي إن "الوزارة اعتمدت عدة معطيات للتعيين منها المعدل والاحتياج المكاني لحاجة المحافظات من حيث الكم، وإن الأسلوب الجديد يعد أكثر إنصافا وعدالة ومقبولية"، بحسب ما يرى.

وشدد مكي على أن "الدرجات المطروحة هي البكالوريوس، وهو ما غبن حق خريجي المعاهد والدورات التربوية"، مؤكدا أن "لجنة التربية ستطلب من وزير التربية محمد تميم إفساح المجال لخريجي المعاهد وخاصة في المناطق التي فيها شواغر التي لا يوجد فيها حملة شهادة البكالوريوس، لافتا إلى أن "الوزارة ستفتح الكثير من المدارس وهذا يتطلب ملاكا تدريسيا كبيرا".

وكانت وزارة التربية قد أعلنت في شهر شباط العام ٢٠١١، لجوءها إلى نظام القرعة في التعيينات، وقد أشار مراقبون إلى أن اللجوء إلى القرعة في التعيين في ذلك الوقت جرى بعد تزايد مظاهر المحسوبية والرشوة في تعيين المدرسين والمعلمين وموظفي السلك التعليمي طيلة المدة التي سبقت الإعلان عن نظام القرعة، وقالوا بهذا الشأن إن نظام القرعة وفر العدالة في التعيين للعديد من الخريجين الذين غبنوا في المدة التي سبقت العمل به.

وفي سياق متصل أوضح مكي أن "اللجنة طالبت وزير التربية في آخر حضور له قبل نحو أسبوعين أن يباشر خطة محو الأمية لاسيما أن التخصيصات المالية الأولية قد وصلت إلى الوزارة". وأفاد بأن "الجهاز التنفيذي لمحو الأمية سينتشر في عموم محافظات البلاد في ضوء القانون الذي أقره مجلس النواب بهذا الخصوص وبإشراف منظمة اليونسكو ومنظمات عالمية، تساعد الوزارة في التخطيط للقضاء على الأمية".

وأشار إلى أن "الأولوية في التوظيف للعمل كمعلمين في جهاز محو الأمية ستكون للمتطوعين والمتطوعات، الذين عملوا بشكل طوعي مجاني لاسيما الذين جاءوا عن طريق منظمات المجتمع المدني".

نص ردن

▪ علاء حسن

أبو فتيلة

تصريحاته تكاد تكون شبه يومية، ولسذاجتها، وربما انحطاطها، بحسب وصف من سمعها، يعطي صورة واضحة عن مسار العملية السياسية وخيبة العراقيين من ديمقراطيتهم " أبو فتيلة " لا يحسب على حزب أو تيار أو تنظيم سياسي معروف، وإنما هو صوت آخر في سوق الصفافير، كما عبر عنه المثل الشعبي المعروف،

الرجل اكتسب كنية "أبو فتيلة " من كثرة دعواته ومطالباته بنزع فتيل الأزمة، ومادامت الأزمات تتناسل في العراق، والفتائل لا تعد ولا تحصى، اختار الرجل الاصطفاف إلى جانب الحق كما يراه هو، ولأنه جمع بقايا عناصر ميليشيا لم يسعفها الحظ بالاندماج في صفوف القوات المسلحة، اخذ يهدد من يراهم "أعداء الحكومة " بالتصفية والإبعاد والتهجير القسري، ومع بدء العد التنازلي لموعد إجراء الانتخابات المحلية، سيكون زعيم قائمة انتخابية ليجعل من صوته الأعلى والمسموع في سوق الصفافير،

في تظاهرات العراقيين الاحتجاجية في الخامس والعشرين من شباط في العام الماضي، وبإيعاز من جهات متنفذة كان " أبو فتيلة " يراقب المحتجين من اجل أن يقدم خدماته الرقابية للأجهزة الأمنية في تشخيص الناشطين المعترضين على الأداء الحكومي، والمطالبين بتحسين الخدمات، وكانت تلك الخطوة هي الأولى في طريق الإمساك بطرف خيط الفتيلة،

خلال اندلاع الأزمة السياسية واتساع الخلاف بين الأطراف المشاركة في الحكومة، برز صوت "أبو فتيلة " عندما أعلن ترشحه لمنصب وزير، لحسم الخلاف القائم حول اختيار المرشحين لشغل مناصب الوزارات الأمنية، وأعلن أيضا رفضه تطبيق المادة الدستورية ١٤٠ المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها، ومواقفه "الثورية " تجاوزت الساحة المحلية، وامتدت نحو الإقليمية فأخذ يدافع عن تطلعات بعض شعوب المنطقة في التحرر وتحقيق الديمقراطية، لكنه وقف بالمرصاد ضد أي تطلع لأبناء شعبه في الحصول على فرص العمل والقضاء على الفساد المالي والإداري، وعد مثل هذه المطالبات خيانة عظمى، فجعل من "الفتيلة " حبل مشنقة لمن يعادي الحزب الفلاني، ومن يحاول المساس بأمن البلاد،

الساحة السياسية العراقية وفي ظل المعطيات الحالية صالحة لنشاط "أبو فتيلة" وغيره، لأنه يحظى بدعم كبير ممن سمع صوته في سوق الصفافير، وقدرته على إثارة الصخب والضجيج، والغبار، والتبرع بالهجوم على الشركاء والحلفاء، ومثل هذا الصوت معروض للاستخدام في أي وقت، ولاسيما حينما تحتدم الأزمة السياسية، والأجواء توحي بأن مصير الديمقراطية يتجه نحو المجهول،

على طريقة" أبو فتيلة " ستدخل العملية السياسية في منعطف خطير، لأن الطرف الرئيس المتنفذ في الحكومة، اكتشف سر الأصوات في سوق الصفافير، وعرف كيف يجعل من "أبو فتيلة" أداة لمواجهة الخصوم للحفاظ على " المكتسبات الديمقراطية " بترسيخ وتوطيد الحكومة الحالية المنتخبة والمدعومة بقاعدة تأييد شعبية واسعة يقودها" أبو فتيلة ".

١٠ آلاف قطعة سكنية معطّلة بسبب نقص الخدمات والاعتراضات العشائرية

□ الناصرية / حسين العامل

كشف رئيس لجنة الخدمات في مجلس محافظة ذي قار عن وجود ١٠ آلاف قطعة أرض سكنية يتعذر على أصحابها الإفادة منها بسبب الاعتراضات العشائرية ومعوقات أخرى. وأوضح محمد المشرفاوي خلال مناقشة قضايا المتجاوزين على الأملاك الحكومية في اجتماع مجلس المحافظة الذي عقد مؤخرا وحضرته "المدى"، أنه "ومن خلال اطلاعنا ميدانيا على المشاكل الحياتية للمتجاوزين، تبين أن العديد منهم يمتلكون قطع أراض مسجلة رسميا بأسمائهم لكنهم لم يتمكنوا من الإفادة منها نتيجة الاعتراضات العشائرية وقضايا أخرى مختلفة". وبين أن هناك ١٠ آلاف قطعة أرض سكنية موزعة حاليا يتعذر على أصحابها الإفادة منها نتيجة الأسباب المذكورة وغيرها من الأسباب.

وتواجه الشرائح الاجتماعية المشمولة بتوزيع قطع الأراضي السكنية في ذي قار الكثير من المعوقات التي تحول دون الإفادة من الأراضي التي وزعت عليهم من قبل الدوائر البلدية خلال السنوات الماضية، ومن أبرز تلك المعوقات الاعتراضات العشائرية وانعدام الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والطرق المعبدة وشبكات الصرف الصحي.

كما هناك أسباب أخرى تتمثل ببعد تلك الأراضي عن مراكز المدن حيث تنعدم خطوط المواصلات التي تتناسب مع دخل تلك الشرائح التي تضم أسر الشهداء والسجناء السياسيين والمهجرين فضلا عن شريحة الموظفين.

من جانبه، اتهم رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة ذي قار حسين العوادي بعض الدوائر الحكومية بالتلكؤ في فرز القطع السكنية الموزعة على المواطنين.

وذكر العوادي خلال الاجتماع نفسه، أن بعض الدوائر المعنية لا تقوم بفرز قطع الأراضي الموزعة على المواطنين وتلجأ لذرائع مختلفة للحيلولة دون ذلك، مشيرا إلى أن هذا الأمر يضطر مالك الأرض لبيعها لأصحاب مكاتب العقارات بسعر بخس، ولم يستبعد العوادي وجود تواطؤ بين بعض الموظفين وأصحاب مكاتب العقارات.

بيئة بابل تنذر ٦ مستشفيات حكومية وأهلية

□ بابل / إقبال محمد

وجهت مديرية بيئة بابل ستة إنذارات للمستشفيات الحكومية والأهلية في المحافظة بسبب مخالفات بيئية.

وقال الناطق الإعلامي للمديرية حيدر كاظم شنيارة لـ"المدى": إن وحدة مراقبة الأنشطة الصناعية في المديرية تواصل مراقبة الأنشطة الخدمية ومتابعتها في المستشفيات والمجازر وكراجات الغسل والتشحيم ووحدات المعالجة في المحافظة بشكل دوري.

وبين أن الوحدة تتابع المستشفيات الحكومية والأهلية بمعدل ٦ مستشفيات شهريا، للتأكد من مدى التزامها بالشروط البيئية، وخاصة ما يتعلق بعزل النفايات الطبية عن الاعتيادية والمحارق والنظافة.

وأشار شنيارة إلى أن المديرية وجهت ستة إنذارات للمستشفيات بسبب خلط النفايات وعدم الالتزام بالنظافة داخل الردهات، إضافة إلى افتقار المحارق في بعض المستشفيات للشروط البيئية.

وتابع بالقول: إنه تم توجيه العديد من الإنذارات لكراجات الغسل والتشحيم، فضلا عن غلق البعض منها لكونها غير مستوفية للشروط البيئية.

من جهته، أفاد الدكتور علاء عباس علوان من وحدة مراقبة الأنشطة الصناعية في حديثه لـ"المدى" بأن "المجازر بشكل عام فهي غير مطابقة للمواصفات البيئية ووضعها متردٍ لكن في الوقت الحالي ستكتمل مجزرتين نموذجيتين في منطقتي القصيب واللواح، بلغت نسب إنجازهما نحو ٨٥٪".

وأوضح أن هناك لجنة مختصة بمنع الجزر خارج المجازر تنفذ حملتين إلى ثلاث حملات أسبوعيا لمتابعة الجزارين ومدى التزامهم بالشروط البيئية والصحية، مشيرا إلى أنه في حال العثور على لحوم غير مختومة يتم مصادرتها من قبل المستشفى البيطري وبيعها في مزاد علني في المستشفى، مبينا أن ما تمت مصادرته لغاية الآن تجاوز الألفي طن من اللحوم، إضافة إلى محاسبة الجزارين على النظافة الصحية والإجازة البيطرية.

وعن مواقع الطمر الصحي، أكد الدكتور علوان أن أغلب المواقع في الوقت الحالي غير مطابقة للمواصفات البيئية، أما بالنسبة للجنة إبادة الكلاب السائبة فإن اللجنة مستمرة في عملها يوميا وأسبوعيا وبحسب توفر الخراطيش، لافتا إلى أن نظام الخراطيش يعد أفضل من الحبوب لأن نسب الإبادة به تصل إلى ١٠٠٪، إذ أن من يقوم بالمهمة هدّاف من مديرية شرطة بابل. الدكتور علوان قال بخصوص ظاهرة الرعي داخل الأحياء السكنية: إن العديد من الشكاوى وردت المديرية من قبل المواطنين بهذا الخصوص وتمت مصادرة بعض الأغنام للحد من هذه الظاهرة، منبها إلى أن المسؤولية تقع على قائممقامية مدينة الحلة بهذا الخصوص.

فيما ذكر طه علي حسين من وحدة مراقبة التلوث الصناعي لـ"المدى" أن الوحدة معنية بمتابعة الأنشطة الصناعية لمعامل الطابوق والإسفلت والشركة العامة لصناعة الإسمنت، وكذلك الشركة الميكانيكية والسيارات، إضافة إلى الأنشطة الصغرى كمعامل الدبس والغذائية ومنظومات التصفية، من خلال زيارات ميدانية ومتابعة شهرية.

فريق طبيّ ينجح بإجراء عملية تعدّ الأولى من نوعها في البلاد

□ بغداد / قيس عيدان

تمكن فريق طبي متخصص في مستشفى العلوم العصبية من إجراء عملية نادرة تعد الأولى من نوعها في البلاد.

وأوضح مدير المستشفى عقيل كريم لـ"المدى" أن العملية أجريت لمريض من محافظة ذي قار يعاني مرض (أم دموية) في منطقة الرأس وهي تفرع الجزء الأول من الشريان الدماغي الأوسط، وتعد من العمليات النادرة والتي تجرى لأول مرة في البلاد.

وأضاف أن فريقا طبيا برئاسة الدكتور منير خماس وبعد إجراء الفحوصات المختبرية الكاملة للوصول إلى تشخيص واضح ودقيق، "تم فتح جمجمة المريض ورفع غشاء السحايا وفتح الثلم الوحشي للمخ، وتتبع أفرع الشريان الدماغي الأوسط وصولا إلى (الأم الدموية) الموجودة خلف الفص الصدغي العلوي الأيمن للدماغ، وتم عزلها عن بقية أجزاء الدورة الدموية وإيقاف النزيف والتأكد من عدم عودته مرة أخرى.

وأكد الدكتور كريم نجاح العملية ومغادرة المريض المستشفى بعد أسبوع من إجراء العملية وتماثله للشفاء التام.

ولفت مدير المستشفى إلى أن زج اثنين من الأطباء الجراحين في المستشفى بدورات تدريبية في النمسا على إجراء عمليات الجراحة الوعائية العصبية كان له دور إيجابي في نجاح العملية.

ومن الجدير بالذكر أن مستشفى العلوم العصبية أجرى العديد من العمليات النادرة والمعقدة الخاصة بأمراض الرأس.

التعليم تقرّر إعفاء المدراء الذين تقلّ نسب إنجازهم عن ٧٥٪ للعام الماضي

□ بغداد / المدى

قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إعفاء مديري الدوائر المالية والهندسية والقانونية في مؤسساتها كافة الذين تقل نسب إنجازهم عن ٧٥٪ خلال العام الماضي، فيما ألزمت جميع تشكيلاتها بإعداد خطة إنفاق للعام الحالي وإرسالها للوزارة خلال ٣٠ يوما. وقال المدير العام للدائرة القانونية والإدارية الدكتور أحمد سلمان شهيب في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن الوزارة "قررت إعفاء مديري الدوائر المالية والهندسية والقانونية في مؤسساتها التعليمية كافة الذين تقل نسب إنجازهم عن ٧٥٪ لعام ٢٠١١". وطالب شهيب المؤسسات التعليمية بتزويد الوزارة بالأوامر الجامعية الخاصة بالإعفاء، وتكليف الموظف البديل خلال مدة ٣٠ يوما، وبخلافه سيتخذ إجراء الإعفاء من قبل مركز الوزارة بشكل نهائي. ودعا المدير العام الجامعات كافة، وهيئة التعليم التقني، والهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية، والمجلس العراقي للاختصاصات الطبية، إلى إعداد خطة إنفاق لعام ٢٠١٢ لعموم موازنة التشكيل، وإرسالها للوزارة خلال ٣٠ يوما.

وأوضح أن الوزارة ستقوم بدراسة خطة الإنفاق لهذه المؤسسات التعليمية وإلزامها تنفيذها بحسب متطلبات المصلحة العامة.

قال إن البعض يتعمدون تخريب العلامات المرورية

مسؤول في بلدية العمارة: مواطنون يسرقون المطبات الاصطناعية لوضعها أمام منازلهم

□ ميسان / المدى

شكا مسؤول شعبة هندسة المرور في بلدية مدينة العمارة قيام بعض ضعاف النفوس بسرقة وتخريب الإشارات ولوحات الدلالة المرورية والمطبات الاصطناعية، داعيا الأجهزة التنفيذية المختصة ومنظمات المجتمع المدني إلى اتخاذ دورها للحد من هذه الظاهرة.

وكشف مسؤول الشعبة رحيم معيبد عيسى في لقاء خاص بـ"المدى"، عن إدراج مشروع نصب ٢٠٠ علامة مرورية مضيئة (ترفك لايت) تعمل بالطاقة الشمسية في محافظة ميسان ضمن خطة العام الحالي.

وأضاف أن شعبته أنجزت مؤخرا نصب أول نظام (ترفك لايت) من هذا النوع في أحد تقاطعات شوارع مدينة العمارة، ومن المؤمل تشغيله قريبا جدا بعد استكمال نصب منظومة الطاقة الشمسية، مشيرا إلى أن هناك أربعة أنظمة أخرى من هذا النوع سيتم نصبها تباعا في التقاطعات المهمة داخل مدينة العمارة.

وتابع بالقول: إن حملة نصب لوحات الدلالة والعلامات المرورية في مداخل وشوارع مدينة العمارة شارفت على الانتهاء، إذ تم نصب أكثر من ١٠٠ علامة مرورية لغاية الآن، إضافة لنصب ١٥ لوحة دلالة كبيرة الحجم في مداخل الطرق المؤدية إلى المدينة والعمل متواصل لاستكمال تأثيث الشوارع بالعلامات الإرشادية.

وعما إذا كانت الحملة ستغطي جميع شوارع المدينة، بين عيسى أن نصب العلامات المرورية مرتبط بإنجاز الطرق واستكمال أعمال أرصفتها، مضيفا "نحن إضافة لذلك قمنا بتخطيط العديد من الشوارع التي تم إنجازها مؤخرا بالرغم من أن جهاز التخطيط الوحيد الذي تمتلكه الشعبة لا يعمل بشكل آليّ بسبب تعرضه لعطل تعذر إصلاحه".

إلا أن مسؤول الشعبة شكا تعرض هذه اللوحات للتخريب والسرقة من قبل بعض ضعاف النفوس، خاصة وأنها مصنعة من معدن الألمنيوم.

وعن شكاوى سائقي المركبات من كثرة وسوء المطبات الاصطناعية في شوارع المدينة، أوضح عيسى أن الشعبة قامت قبل نحو عامين بنصب ١٥٠٠ متر من هذه المطبات المصنعة من اللدائن في أماكن حددت بالتنسيق مع مديرية مرور ميسان، وبلغت كلفة المتر الواحد في حينها ٧٣ ألف دينار، لافتا إلى أن معظم هذه المطبات تعرضت للعبث من قبل المواطنين.

وبين عيسى أن بعض المواطنين قاموا برفع المطبات الاصطناعية ووضعها أمام منازلهم، "ما اضطرنا إلى عمل مطبات بديلة من مادة الإسفلت، بهدف إجبار السائقين على تخفيض سرعة المركبات داخل المدينة، لكن المشكلة أن بعض الأهالي يقومون بشكل مزاجي بعمل مطبات غير نظامية أمام منازلهم".

ودعا الأجهزة التنفيذية والمنظمات المدنية المختصة إلى اتخاذ دورها والإسهام في نشر الوعي والسلوك الحضاري بين الأوساط الشعبية والتصدي للمتجاوزين على لوحات الدلالة التي نصبت لخدمة مستخدمي الطريق والسابلة.

مسؤول الشعبة شكا أيضا عدم توفر الكادر المتخصص وقلة الآليات التخصصية لهندسة المرور، مبينا "لا يوجد لدينا كادر متخصص بأعمال هندسة المرور وهو ما يضطرنا إلى الاستعانة بعدد محدود من العاملين بأجور يومية زهيدة لتنفيذ الأعمال، كما أننا نفتقر للآليات التخصصية في هذا المجال".

عيسى ذكر أن شركة نفط ميسان بادرت وبالتنسيق مع مديرية مرور المحافظة تنفيذ مشروع تصنيع ونصب ١٥٠ علامة مرورية مختلفة القياسات على طول طريق العمارة – البتيرة وصولا إلى ناحية الفجر، منبها إلى أن ذلك يأتي في إطار التقليل من الحوادث المرورية.

وبهذا الصدد أفاد مدير مرور ميسان العميد المهندس زبير ذيبان الضيف في حديث لـ"المدى" بأن عدد الحوادث المرورية المسجلة في المحافظة خلال العام الماضي بلغت ٣٦٣ حادثاً، راح ضحيتها ٥٢٩ شخصا، ٨١ منهم فارقوا الحياة فيما أصيب ٤٤٨ شخصاً إصابات متباينة بعضها تسبب بعوق دائمي.

وعزا أسباب الحوادث المرورية إلى قيادة المركبات بسرعة فائقة، وافتقار المركبات للمتانة، وانفجار الإطارات، وعدم انتباه السائقين ومخالفتهم قواعد السير، مضيفا أن مجموع المخالفات المرورية الموثقة خلال العام الماضي وبحسب تقرير شعبة الإحصاء في المديرية بلغت ٣١ ألفاً و٢١٥ مخالفة مرورية.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح